تحرك عاجل

طلبٌ بإعادة النظر في حكمي إعدام تم تأييدهما

أعلن النائب العام، في 28 مارس /آذار 2018، أنه تقدم بطلب لإعادة النظر في قضيتي محمد رمضان عيسى علي حسين، وحسين علي موسى حسين محمد؛ حيث أيدت محكمة التمييز، حكمي الإعدام بحق كلٍ منهما في نوفمبر/تشرين الثاني 2015، إذ ظهرت أدلة جديدة، في أعقاب التحقيقات التي أجرتها وحدة التحقيقات الخاصة.

أصدر النائب العام بيانًا في 28 مارس/آذار 2018، جاء فيه أن مكتبه تلقى مذكرةً من وحدة التحقيقات الخاصة، تتعلق بالتحقيقات التي أُجريت حول الشكاوى المقدمة من **محمد رمضان عيسى علي حسين** و**حسين علي موسى حسين محمد**. وقد أوصت وحدة التحقيقات الخاصة بإحالة ملفات قضيتيْهما لإعادة النظر فيها، على الرغم من أن محكمة التمييز أيدت، فيما مضى، حكمي الإعدام الصادريْن بحقهما. وقد أُحيلت القضيتان إلى وزير العدل للنظر في التوصية التي أصدرتها وحدة التحقيقات الخاصة. ووفقًا لما أفادت به وحدة التحقيقات الخاصة، فإنها قد كشفت عن تقارير طبية صادرة عن الأطباء لدى وزارة الداخلية فيما يتعلق بمزاعم تعرض الرجلين للتعذيب، والتي لم تُتح للمحكمة قبل إصدار حكمها النهائي.

وكانت محكمة التمييز قد أيدت حكميْ الإعدام بحق محمد رمضان وحسين علي موسى في 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2015؛ ثم أحالت قضيتاهما إلى الملك، الذي يملك السلطة في أن يُصدق على الأحكام أو يخفضها أو أن يمنح المحكوم عليه عفوًا. وقد احتُجز الاثنان بسجن جو، جنوب المنامة، عاصمة البحرين. وصدر بحقهما حكمان بالإعدام، في 29 ديسمبر/كانون الأول 2014، لاتهامهما بقتل شرطي، لقى مصرعه في تفجيرٍ وقع في قرية الدير بشمال شرقي المنامة في 14 فبراير/شباط 2014. كما قد أُيدت أحكامٌ صدرت بحق عشرة أشخاصٍ، إلى جانب حكميهما، تراوحت مدتها بين السجن لستة أعوامٍ والسجن مدى الحياة.

وفي خلال محاكمتهما، أُخذ بـ"اعتراف" حسين علي موسى الذي انُتزع منه بالإكراه، كدليلٍ أساسي لإدانته؛ كما استُخدم لتجريم محمد رمضان.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو الإنجليزية، على أن تتضمن ما يلي:

- حث السلطات البحرينية على أن تخفف كافة أحكام الإعدام، وعلى أن تصدر أمرًا رسميًا بوقفٍ مؤقت لتنفيذ أحكام الإعدام؛
- حث السلطات على أن تأمر بإعادة محاكمة كاملة لكليْهما، في إطار إجراءات تتماشى بالكامل مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، وتستبعد استخدام أي أدلة انتُزعت تحت وطأة التعذيب؛
- حث السلطات على إجراء التحقيقات على نحوٍ ناجز ووافٍ وفعال بشأن مزاعم تعرضهما للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 31 مايو/أيار 2018 إلى الجهات التالية:

ملك البحرين
جلالة الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة
مكتب جلالة الملك
ص. ب. 555
قصر الرفاع، المنامة، البحرين
فاكس: 4587 1766 973+
وزير العدل والشؤون الإسلامية
معالي الشيخ خالد بن علي آل خليفة
وزارة العدل والشئون الإسلامية
ص. ب. 450 ، المنامة، البحرين
فاكس: 1284 1753 973+
النموذج الإلكتروني: http://www.moj.gov.bh/en/
تويتر: @Khaled_Bin_Ali

وتُرسل نسخ إلى:

وزير الداخلية

سمو الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة

وزارة الداخلية

ص. ب. 13 المنامة، البحرين

فاكس: 2661 1723 973+

تويتر: @moi_Bahrain

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد. وهذا هو التحديث الرابع للتحرك العاجل UA 1/15. ولمزيد من المعلومات:

https://www.amnesty.org/ar/documents/mde11/5516/2017/ar/

تحرك عاجل

طلبٌ بإعادة النظر في حكمي إعدام تم تأييدهما

معلومات إضافية

في 15 يناير/كانون الثاني 2017، واصلت البحرين تنفيذ أحكام الإعدام، بعد توقف دام ما يقرب من سبعة أعوامٍ. ففي ذلك اليوم، أُعدم ثلاثة رجال، هم علي عبد الشهيد السنكيس، وسامي ميرزا مشيمع، وعباس جميل طاهر محمد السميع، في أعقاب محاكمة فادحة الجور، وذلك بعدما أيدت محكمة التمييز أحكام الإعدام بحقهم في 9 يناير/كانون الثاني 2017. ولم تكن السرعة التي صدق بها ملك البحرين على أحكام الإعدام، ونُفذت بها هذه الأحكام، أمرًا مسبوقًا في البلاد. وبموجب القانون البحريني، يُحال حكم الإعدام، بمجرد أن تؤيده محكمة التمييز، إلى ملك البحرين؛ الذي يملك حينئذ سلطة التصديق على الحكم، أو تخفيفه أو منح عفو ملكي. وقبل تنفيذ أحكام الإعدام، في 15 يناير/كانون الثاني 2017، كان آخر شخصٍ قد أُعدم في البحرين مواطنًا بنغاليًا، يُدعى جاسم عبد المنان، في 2010.

وأخبر محمد رمضان عيسى علي حسين وحسين علي موسى محمد محاميهما بتعرضهم للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة خلال الأيام الأولى من احتجازهما في فبراير/شباط ومارس/آذار 2014، وذلك خلال استجوابهما بمديرية التحقيقات الجنائية. ورفض محمد رمضان توقيع "اعتراف"، بينما قال حسين علي موسى إنه أُجبر على "الاعتراف"، وتجريم محمد رمضان، في غياب محاميهما، بعدما عُلّق من أطرافه وتعرض للضرب مرارًا وتكرارًا لعدة أيامٍ. وفيما بعد، أُخذ بـ"اعتراف" حسين علي موسى كدليلٍ أساسي لمحاكمتهما، ومن ثم الحكم بإدانتهما. وأخبر حسين علي موسى محاميه بأنه أبلغ النائب العام عن تعرضه للتعذيب وإجباره على "الاعتراف"؛ إلا أن النائب العام لم يأخذ بمزاعمه، وأحاله مجددًا إلى مديرية التحقيقات الجنائية، حيث يقول إنه تعرض للتعذيب لمدة شهرين آخريْن. كما زعم محمد رمضان أنه أبلغ مرة أخرى النيابة العامة عن تعرضه للتعذيب، ولكن مزاعمه قوبلت بالرفض.

واستأنف محمد رمضان عيسى علي حسين وحسين علي موسى حسين محمد الحكم بإعدامهما أمام محكمة الاستئناف الجنائية العليا في 30 مارس/آذار 2015، حيث لم تُقدم أي أدلة جديدة في جلسات استئناف الحكم؛ ولم يتلق محاموهما سوى نسخة واحدة من النسخة الأصلية لمنطوق الحكم أثناء الجلسة الأولى من الاستئناف. وفي الجلسة الثانية، اضطُروا إلى طلب الحصول على تصريحٍ من "المحكمة" باستدعاء شهود في الجلسة المقبلة؛ وذلك لعدم توفر الوقت الكافي لهم كي يعدوا مرافعاتهم؛ إلا أن القاضي رفض طلبهم، وقام بتأجيل جلسة الاستماع إلى 26 مايو/أيار 2015 للنطق بالحكم النهائي، قبل أن يتسنى للمحامين تقديم مرافعتهم النهائية. وهكذا، أيّدت المحكمة حكمي الإعدام بحقهما في اليوم ذاته.

وعلى الرغم من تلقي الأمانة العامة للتظلمات لشكاوى قدمتها زوجته، ومنظمة غير حكومية أمريكية في 2014 بشأن مزاعم تعرضه للتعذيب، لم تجر أي تحقيق في هذا الشأن. وفي إبريل/نيسان 2016، أخبرت الأمانة العامة على نحوٍ خاطئ حكومة المملكة المتحدة أنه لم يرد إليها "أي مزاعم بشأن المعاملة السيئة أو التعذيب بحق محمد رمضان". وفي أعقاب ضغطٍ دولي، أبلغت الأمانة العامة للتظلمات حكومة المملكة المتحدة، في يوليو/تموز 2016، بتعهدها بإجراء "تحقيقٍ وافٍ ومستقلٍ"، ثم أجرت مقابلة في وقتٍ لاحق مع زوجة محمد رمضان ومحاميه.

وللمزيد من المعلومات، يُرجى الاطلاع على تقرير منظمة العفو الدولية *تجميل شكلي أم تغيير جذري؟ تقييم أداء هيئات الرقابة على حقوق الإنسان في البحرين*، الصادر في نوفمبر/تشرين الثاني 2016 (https://www.amnesty.org/ar/documents/mde11/5080/2016/ar/).

واليوم، ألغى 142 بلدًا عقوبة الإعدام في القانون أو أنها لا تطبق في الواقع الفعلي. كما أقر "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" وغيره من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بالحق في الحياة، والحق في عدم التعرض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وتعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الحالات دون استثناء، باعتبارها انتهاكًا للحق في الحياة، كما أنها تعتبر أقصى العقوبات القاسية واللاإنسانية والمهينة.

الاسم: محمد رمضان عيسى علي حسين وحسين علي موسى حسين محمد

النوع: ذكران

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 1/15 رقم الوثيقة: MDE 11/8242/2018 البحرين بتاريخ: 19 إبريل/نيسان 2018